



HAL
open science

► **To cite this version:**

. - . ARID International Journal of Social Sciences and Humanities, 2022, pp.196-209.
<10.36772/arid.ajssh.2022.4710>. <hal-03834893>

HAL Id: hal-03834893

<https://hal.science/hal-03834893>

Submitted on 6 Dec 2022

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

Sustainable development and ethics

question vision finality

Dr. Okba DJENANE

Mohamed KHIDER University of Biskra-Algeria

Faculty of Human and Social Sciences

التنمية المستدامة وسؤال الأخلاق: رؤية مقاصدية

عقبة جنان

جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر

okba.djenane@univ-biskra.dz

arid.my/0004-7109

Abstract

The problem of sustainable development emerged in today's environmental crisis is mainly caused by the Western modernist model of consumption. The later fails to preserve the environment and keeps its promises for sustaining it. Their failure questions, in myriad of ways, the ethical dimensions of human attachment to their environment. The present paper aims at investigating the contribution of people's ethical commitment in protecting the environment in creating the fair balance between the demands of present generations and the future generations. It attempts also to approach the question of sustainable development from applied philosophy and Islamic ethics perspectives. The study uses the analytical and descriptive method to deal with the problematic relationship between ethics and sustainable development. It concludes that the lack of the environmental ethics hinders establishing a sustainable development for our environment.

Key words: Sustainable development, environmental ethics, Islamic ethic, Jurisprudence, Applied Philosophy.

المخلص

يبرز مُسوِّغ طرح مشكلة التنمية المستدامة مُجدِّداً، بالنظر إلى الأزمة البيئية التي تولدت عن النموذج الحدائى الاستهلاكي، الذي أخفق في الحفاظ على البيئة بكل تجلياتها؛ فلم يعد يفى بوعده و لم يعد مستداما بالتالي. و مع استمرار وجود صعوبة التفعيل بين أهداف التنمية المُقرَّرة عالمياً، تظهر الحاجة إلى طرح دعوى مفادها؛ أن إغفال الاهتمام بالإنسان في بُعد الأخلاقي خاصّة هو مَظنّة الإخفاق. لأن تحديات التنمية أولاً هي تحديات بشرية بأبعاد أخلاقية؛ مما يستوجب افتراض دافع قيمي يبعث على الالتزام الأخلاقي، لضمان تحقيق توازن عادل بين متطلبات الأجيال الحاضرة دون المساس بحق الأجيال القادمة. فما المسوِّغ الذي يجعل من تحديات التنمية تأخذ طبيعة أخلاقية بالأساس ؟ و هل يُمكن للنموذج الأخلاقي الإسلامي التوحيدي من سدّ مسد النموذج الأخلاقي الغربي ؟ ننبئ في دراستنا المنهج الوصفي و التحليلي، و المقارن عند الاقتضاء. أما هدف الدراسة، فهو التنبيه إلى العلاقة بين الأخلاق و التنمية المستدامة ؛ من خلال المساهمة في فتح الدراسات الفلسفية على الدراسات التّطبيقية من جهة، و توجيه الدراسات الإسلامية إلى الإشكاليات العملية من جهة أخرى. و تُظهر أصالة البحث في محاولة معالجة موضوع التنمية المستدامة من زاوية فلسفية بقراءة أخلاقية و رؤية إسلامية؛ و ذلك من خلال إبراز فلسفة الإسلام الأخلاقية و استمداد نظريته القيمية برؤية و آلية مقاصدية. تُخلص دراستنا النظرية التوثيقية إلى أن تحديات التنمية ذات طبيعة أخلاقية؛ بناءً على مسلمة أخلاقية الإنسان، و إلى وجود علاقة بين الاستدامة و الأخلاق؛ فكل ما ليس أخلاقياً ليس مستداماً. فالأزمة البيئية التي يشهدها العالم مرّدها غياب البُعد الأخلاقي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأخلاق البيئية، الأخلاق الإسلامية، الاجتهاد المقاصدي، الفلسفة التطبيقية.

مقدمة :

يُعتبر مفهوم " التنمية المستدامة " من المفاهيم التي أفرزتها العولمة و تداعياتها؛ فهو مفهوم في طور الإنجاز، ما انفك يأخذ صوراً مختلفة و أبعاداً متعددة، بعد أن أظهر تمللاً في خطط التنمية المقترحة؛ لإخراج الدول الفقيرة من واقعها المزري، و أبان عن عدم كفاية الفكر الاقتصادي و عدم صوابية تناول المادي للمفهوم، مما أدى إلى ضرورة البحث عن فكر جديد و تبني نهج آخر يتجاوز مفهوم التنمية الاقتصادية إلى مفهوم التنمية الشاملة، التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد غير المادية؛ أي مجموع التغيرات العميقة و المعقدة التي تمس الأبعاد الاجتماعية و السياسية و الثقافية الممتدة عبر الزمن [1].

زيادة على ذلك، يلجّ محمول "الاستدامة" على موضوع "التنمية" أن تأخذ، إلى جانب الأبعاد الأخرى- بعداً أخلاقياً؛ تتمثله الأنشطة الإنسانية في الحفاظ على الموروث البشري و الطبيعي فلا تطاله يد العبث. فوجود مقصد الاستدامة أو طلب الديمومة في التنمية دليل على ضرورة استدعاء عامل قيمي أو بُعد أخلاقي؛ من شأنه أن يرفع اللبس أو التناقض Oxymoron في المفهوم الذي يُقدّم نفسه على أنه مفهوم أخلاقي جوهرياً [2].

و عليه، كانت ضرورة إدراج الأبعاد الأخلاقية و الاعتبارات القيمية في تحقيق الثروات و توزيعها توزيعاً عادلاً، مع زيادة الاهتمام بالبيئة الذي انبنى عليه مفهوم الاستدامة أصلاً. لذلك حاول خبراء أخلاقيات البيئة و منظمات الأعمال الوصول إلى وُجّهات نظر متقاربة و متقاطعة، ثمّ توسيع الالتزامات الأخلاقية و توظيفها في الأبعاد الاقتصادية و البيئية، لتحقيق حياة معتدلة على كل الصُّعد الإنسانية و الحيوانية و النباتية و الشينائية [3].

و لو أن هذه المرحلة، التي وُصفت بالشاملة، أعطت قدراً من الاهتمام الأخلاقي للمشكلة التنموية؛ في اهتمامها بالأبعاد الإنسانية و تقديرها للممارسات الجالبة للمصلحة و الدافعة للمضرة. إلا أنها بقيت رهينة الأبعاد المادية، الأمر الذي يدفعنا من جهة؛ إلى تسجيل عجز أو عدم كفاية على الأقل في النموذج التنموي الغربي؛ الذي كان استجابة طبيعية لأليات النموذج الحدائي الاستهلاكي بكل تمظهراته. و من جهة أخرى افتراض دافع قيمي "علوي و مهيمن" يضمن الحفاظ على التنمية دون فساد أو ضرر.

فهل يُمكن للنموذج الأخلاقي الإسلامي الذي يَبني أساساً على مفهوم "المصلحة و الصلاح" من أن يكون حافظاً للتنمية وجوداً و عدماً، فيسدّ بالتالي مسد النموذج الأخلاقي الغربي في حل تحدّي التنمية ؟ كما يبرز سؤال الاعتبارات الأخلاقية في نشأة المفهوم، إلى جانب البحث عن المسوّغ الذي يجعل من تحديات التنمية ذات طبيعة أخلاقية بالدرجة الأولى.

تكمّن أهمية دراستنا في محاولة معالجة موضوع التنمية المستدامة من زاوية فلسفية بقراءة أخلاقية و رؤية إسلامية خاصة؛ مرتكزين في ذلك على منظومة الإسلام القيمية و الأخلاقية ممثلة في علم المقاصد. الذي يمثل إجابة جديدة و

متجددة؛ بالنظر إلى موضوعاته المبنية على مسايرة مشكلات العصر و أسئلته المستجدة و الحائرة ! و منه، تكون المساهمة في استئناف و توسيع مجال الاجتهاد في فلسفة الدين؛ الذي هو اجتهاد في التفكير الفلسفي أساسًا.

أما هدف الدراسة فيتمثل في؛ استحضار و عي قيمي و أخلاقي و فق المرجعية الإسلامية، و ذلك قصد الوصول إلى تشكيل تصوّر عن مفهوم التنمية، يتماشى مع فلسفة الإسلام الكونية؛ القائمة على فكرة الاستخلاف و عمارة الأرض. زيادة على كشف عجز الجهد الحدائثي في بلورة أخلاق كافية و قادرة لسد المثلث القيمي، الذي كان نتيجة إلغاء السند الاعتقادي للقيم و الأخلاق في بعدها الدّيني و صيغتها الإسلامية.

لمعالجة إشكالية البحث و تحقيقاً لأهدافه، أرتأينا تناول الموضوع من خلال المطالب التالية :

1. مدلول التنمية المستدامة

2. معضلة نموذج التنمية العلماني الأخلاقية

3. الأخلاق البيئية

4. التنمية بلحاظ المقاصد

أ. المقاصد و الاستدامة

ب. أخلاقية المقاصد

ت. مدلول التنمية برؤية مقاصدية

ثم نختم الدراسة بعرض أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

1. مدلول التنمية المستدامة :

برز مفهوم "التنمية المستدامة" لأول مرة في مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية سنة 1972، فكان بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة؛ إذ تعرّض المؤتمر لأول مرة للقضايا البيئية و علاقاتها بالفقر و غياب التنمية في العالم. فبعد أن انتقدت الدول التي تتجاهل البيئة أثناء عملية التخطيط للتنمية، دعاها لاتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها. و بصدور قرار المنظور البيئي عن جمعية الأمم المتحدة عام 1987، الذي كان هدفه تحقيق التنمية البيئية المستدامة، تمّ لأول مرة تقديم تعريف للتنمية المستدامة [4].

لكن مفهوم التنمية لم يستقر على تصوّر واحد؛ خاصّة في موضوع العمارة و العمران، و هذا نظراً لصعوبة تحديد الأولويات المطلوب تحقيقها في المشاريع المختلفة، مما أدّى إلى تجدد المستمر و تولّد كمّ كبير من المفاهيم المتباينة؛ الأمر الذي جعل المفهوم لا يظهر على صورة واحدة. لكنه يجتهد في الحفاظ على فكرة مركزية مفادها "تحسين مستوى حياة الأجيال الحاضرة مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في العيش"؛ أي « افتراض بأن القرارات الحالية يجب ألا تُضعف

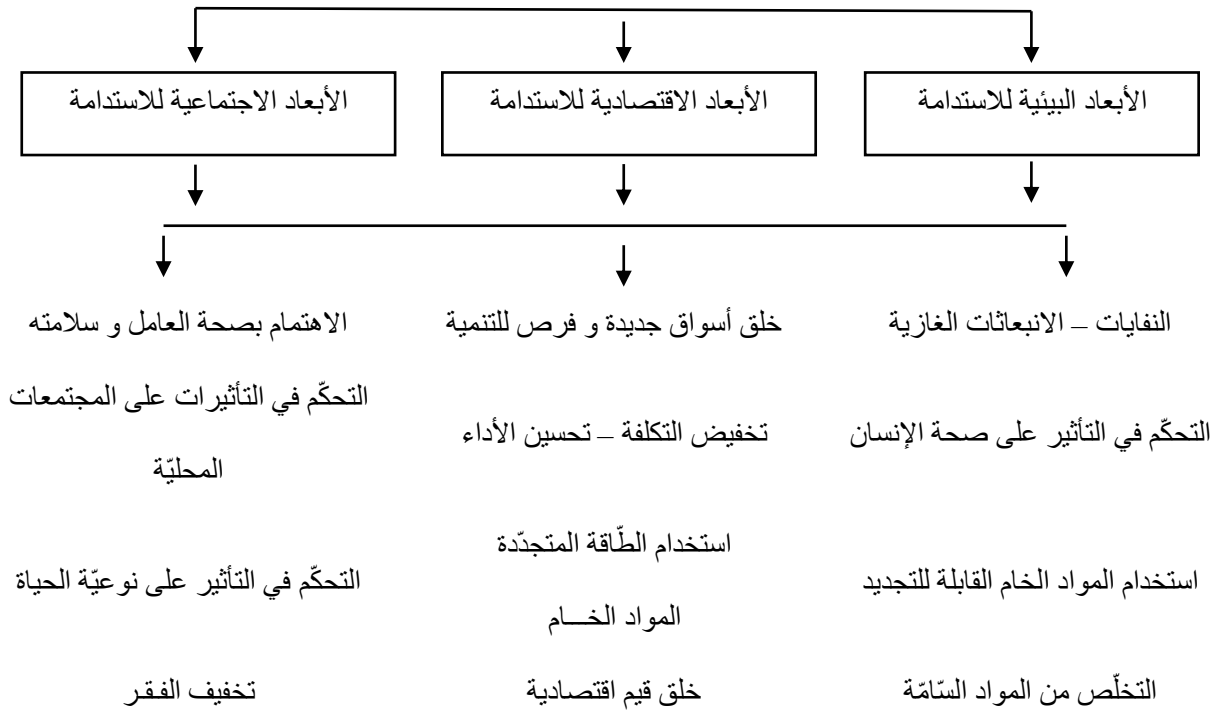
من إمكانية الحفاظ أو تحسين مستوى الحياة بالمستقبل من خلال إدارة جيدة للنظم الاقتصادية إلى تحقيق ربحية الموارد و صيانة الأصول الثابتة.» [5]؛ و على نفس الأساس تعتبرها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة على أنها : « تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.» [2].

و عرّفها تقرير برونتلاند Brundtland سنة 1987 على أنها : « عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد و توجهات الاستثمار و مناحي التنمية التكنولوجية و تغيير المؤسسات و يُعزّز كلا من إمكانات الحاضر و المستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان و تطلعاته.» [2]؛ أي الاجتهاد في تغيير نمط الاستهلاك الحالي، و استبداله بنمط استهلاكي يضمن تحقيق إنتاجية مستدامة، و دون هذا المنهج لا يمكن بحال تحقيق الاستدامة في التنمية؛ فزيادة على حماية البيئة من جهة و الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، دمج التقرير بين البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي معاً.

و بعد تطوّر مفهوم التنمية Development، لم يعد المصطلح يعني مجرد النمو Growth الاقتصادي و التراكم المادي، بل أخذ في سياق العولمة معنىً آخر؛ مؤداه الجمع و الفصل بين التحوّلات الاقتصادية و المالية و التحوّلات البيولوجية و الاجتماعية و السياسية و المؤسساتية [3]. و كذا توازن و تكافؤ الجانب المادي و المعنوي البيئي و الاجتماعي لحاضر الإنسان و مستقبله. و في إطار إبراز البعد المعنوي يُشير François Perreux إلى أن التنمية هي : « عملية تنسيق التغيرات الذهنية و الاجتماعية لشعب ما و التي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج الحقيقي الإجمالي بشكل تراكمي و دائم.» [6]. فالتنمية المستدامة بهذا المعنى، ترمي إلى محاولة ملاءمة الضّروريات الأساسية لجميع الناس و تحقيق التوازن بين التفاعلات و التغيرات للعلاقات المتبادلة؛ و التي تخصّ الإنسان بكل إمكانياته و ثقافته و حضارته و تفاعله مع البيئة استغلالاً أو تعديلاً أو تنميةً [7].

إن التنمية المستدامة هي تنمية إنسانية أولاً، غايتها تأهيل الإنسان روحياً و تعليمياً و ثقافياً و صحياً، مع تلبية حاجاته الضرورية، زيادة على تحقيق قيم المواطنة كالحرية و المساواة و العدالة الاجتماعية. و هي تنمية مرهونة باحترام البيئة و أخذ جوانبها بعين الاعتبار. لذلك يؤكّد Amartya Sen صاحب نظرية القدرات و الوظائف، على أنها صيرورة متكاملة لترقية الحريات الأساسية في شكل مترابط؛ تأخذ على إثرها التنمية مقاربة أخلاقية، تتمثل في المسؤولية تجاه العالم الفقير من جهة و البيئة و ما يتعرّض له كوكب الأرض من جهة أخرى [8]. و تتميز التنمية المستدامة عن التنمية التقليدية بالاستمرارية و التواصل؛ لأنها معيار نجاح العملية التنموية. زيادة على تنظيم استخدام المواد الطبيعية المتجددة و القابلة للنفاد؛ بما يضمن حق الأجيال القادمة فيها. أما المعيار الضابط للتنمية المستدامة فهو المحافظة على سلامة الحياة الطبيعية و إنتاج ثروات متجددة. و أخيراً، تُقصد التنمية المستدامة إلى تحقيق التكامل بين الاقتصاد و المجتمع و البيئة. و إذا كانت مؤشرات التنمية التقليدية، تقيس التغيّر الذي يطرأ على جانب ما؛ بالنظر إليه على أنه مؤشر مستقل، يأخذ قياس التنمية

المستدامة تداخل و تعلق المؤشرات بعضها ببعض؛ بحيث ينعكس أي تغير على الجوانب الأخرى [9]. و يبقى التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة شرطاً جوهرياً فيها؛ و ذلك لضمان متطلبات و حاجات السكان. لكن البعد الاجتماعي فيها يظل هو الركن الركين، على أساس أن الهوية الثقافية و الشمول الاجتماعي، يظلان عاملان لا غنى عنهما؛ في الأماكن التي تتم فيها المبادلات و النمو و بالنسبة لعملية التنمية عامة [10].



شكل : المكونات الرئيسية لمحاور الاستدامة [10].

2. معضلة نموذج التنمية العلماني الأخلاقية :

يقوم مفهوم التنمية المستدامة، الذي أشرنا إليه سابقاً، على الاهتمام بين النظم أو الأبعاد الجزئية الثلاثة؛ المتمثلة في البعد البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي؛ فتجعل من مفهوم رأس المال بأنواعه الأربعة (الطبيعي و الإنساني و المصنوع و الاجتماعي) مفهوماً ضرورياً في مكوّنها، بينما يظهر العامل الطبيعي أو رأس المال الطبيعي كعامل مقيد أو محدّد Constrained factor؛ إذ لا يمكن أن ينمو الاقتصاد أكثر مما تسمح به الطاقة الطبيعية، و ذلك من حيث الإمداد بالموارد الطبيعية أو بلع النفائات؛ لذلك كان الشرط الأدنى لاستدامة رأس المال الضروري هو حفظ المتجدّد و غير المتجدّد منه. و زيادة على العامل الطبيعي كرأس مال مقيد، يعترض التنمية إكراه من نوع آخر و هو التوزيع الأمثل للموارد عبر الزمن

Intertemporal Allocation of Resources، و تتبني الموازنة على التكلفة و المنافع بين الأجيال الحاضرة والأجيال الآتية، و هي موازنة تقوم على سعر الخصم Discount Rate؛ الذي يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العاجلة على المصلحة الأجلة، مما يجعل من تحييز الأجيال الحالية لمصالحها على حساب الأجيال القادمة موضع السؤال؛ خاصة و أن وُجّهات النظر في تقدير المصالح و المفاصد متباينة. هذا زيادة على إمكانية ظهور بعض الآثار السالبة نتيجة الاستغلال السيئ، إلى فترة قد تمتد إلى حقبة ما بعد الأجيال الحالية [11، 62]؛ و هذا ما وضع النموذج التنموي الغربي العلماني في مأزق أخلاقي عَصِي !

و لو أن هذا النموذج حاول إحاطة مفهوم التنمية بسياج أخلاقي و صبغة بيئية، إلا أن إصراره و استمراره على نفس النهج المعهود يُثبِت تمسّكه بهدف واحد هو تحقيق النمو لا غير [12]؛ أي رهن تحقيق السعادة بالوفرة المادية، ممّا نتج عنه مفاصد بيئية و اجتماعية كبيرة؛ أدت إلى شقاء ما انفكّ يتوسّع لتدفع ثمنه كل المخلوقات ! و رغم أنّ هذا النموذج حاول الخروج من هذه المعضلة بالتوضيح بكثير من المصالح الثانوية، إلا أن المعضلة ظلت قائمة بسبب بنية النموذج المقترح و معطياته المعرفية و القيمية؛ و التي تعكس حسب المفكر محمد الحسن بريمة إبراهيم "معطيات قلبه الصلب **Hard Core**" [11]. الذي قام على "عقلانية علمية" كان قصدها السيادة على الكون تنبؤاً و تحكماً و تصرفاً؛ مع الأخذ بالأخلاق العلمانية الحدائية "أخلاق السطح"، التي دأبت على قطع حبل صلتها بالأخلاق الدينية "أخلاق العمق"، و كل القيم التي لا تتولّد من شروط التقدم العلمي و التقني [13]. و قد انجرّ عن طرح الأخلاق الدينية في هذا النموذج العلماني، أثر سلبي دفع بالفلاسفة الأخلاقيين إلى تصوّر أطاريح أخلاقية²؛ كان الغرض منها تصحيح الشطط التقنوعلمي.

لكنّ هذه النظريات الأخلاقية، كما يرى الفيلسوف طه عبد الرحمن، عجزت عن تقويم السيادة التي ناقشتها، فبقيت حبيسة النظريات الأخلاقية للفلاسفة القدامى، و ظلّت تدور في فلك الأخلاقية التنكّرية العلمانية؛ القائمة على مبدأ القطيعة مع الأخلاق الدينية الوُحْيانية.

3. الأخلاق البيئية :

تتوجّه الأخلاق البيئية إلى دراسة علاقة الإنسان الأخلاقية بمحيطه الطبيعي، و هي تنقسم إلى ثلاث أطروحات، تأخذ الأولى اسم "البيومركزية Biocentrism" أي التّمرّكز حول الحياة البيولوجية؛ بينما تُعرف الثانية بالأنثروبومركزية Anthropocentrisme أي التمرّكز حول الإنسان، في حين تجعل الأطروحة الثالثة Ecocentrism التمرّكز حول البيئة

1. و الذي يتلخّص في : « تعظيم متاع الدنيا مقصداً، و "أخلاق الفجور" السالبة، من هلع و عجلة و طمع و شح و بخل و كبر و حسد... الخ، دافعا، و "اللهوي" إلهاماً و سيّداً، و "العلم بظاهر الحياة الدنيا" دليلاً و هادياً، و ظهور "الفساد" في البر و البحر كسباً و ناتجاً. هذا الجوهر الصلب للنموذج الدنيوي هو قوة الجذب المركزية الذي يجذب نحوه كل تجلّ تاريخي ذا مصداقية لهذا النموذج، سواء على المستوى المعرفي أو الواقع العملي. ». أنظر [11، 50].

2. من هذه الأطاريح ما قامت على "مبدأ المسؤولية" ممثلة في الفيلسوف الألماني Hans Jonas ؛ و منها ما قامت على نظرية "التواصل و المناظرة" لدى Karl-Otto Apel و J. Habermas، أو التي تأسست على فكرة "الضعف" عند كل من J. ELLUL و D. JANICAUD، أنظر [13، 779].

موضوعها. و يتلخّص مضمون الأطروحة الأولى "البيومركزية"؛ في إعطاء جميع الكائنات الحية قيمة ذاتية "داخلية" دون النظر إلى علاقتها بالعالم الخارجي؛ فالقيمة ليست مرتبطة بالعقل أو العاطفة، فهي تُركّز على توسيع و تمديد الروابط الأخلاقية إلى الكائنات الحية الأخرى، عوض حصر هذه العلاقات بين البشر فقط؛ مُركّزة على الحياة البيولوجية لإبراز أبعادها الأخلاقية. و تُعتبر الأطروحة "البيومركزية" كل الكائنات التي تعيش ضمن "المحيط الحيوي" The biosphere مشروعاً للحياة، و مساوية لجميع عناصر الحياة البيولوجية التي تنطوي على مضمون أخلاقي مؤداه احترام الحياة. فكل كائن حي له مقاصد أخلاقية عملية جوانية Intrinsic، لها إمكانية التّحقق من عدمها حسب الملابس الطبيعية [12].

أما الأطروحة "الأنثروبومركزية"، فهي ترى أن المصالح الإنسانية لا يجب النظر إلى أنها تريد التّحقق بموجب غايات مصلحة و نفعية فقط، بل إن مبعث هذه المصالح أسباب إنسانية معنوية و جمالية، و أن الإنسان لا يكون مضطراً لإضفاء مسحة أخلاقية على مكونات الطبيعة عدا النّوع الإنساني. وقد ساهمت هذه الأطروحة في التفكير جدياً في المفارقة بين التأكيد على خصوصية الإنسان باعتباره نوعاً، و بين ما سببه هذا الإنسان من دمار في الطبيعة.

أما الأطروحة الثالثة "الإيكومركزية"، فهي تعود لفيلسوف أخلاق الأرض عالم الغابات الأمريكي Aldo Leopold، الذي يرى بوجوب العمل على تحقيق شعار "الوحدة و الاستقرار و الجمال في الوسط الحي"؛ و هو مُمكن التّحقق بالنظر إلى مكونات الطبيعة ككلّ مترابط و متبادل في علاقاته، و هو ما يُكوّن "الغلاف الحيوي Biosphere". يُعتبر كتاب آلدو ليوبولد "تقويم مقاطعة الرمل A Sand County Almanac"، الذي ظهر سنة 1949 بداية تشكيل الأخلاق البيئية من زاوية فلسفية؛ و التي تقوم على فكرة الحفاظ على المجتمع الحيوي باعتبار الإنسان كائناً مشاركاً لا متحكماً و سيّداً. و يُلخّص ليوبولد فلسفة الأخلاق البيئية الجديدة من خلال انتقاده للعلاقة النفعية بين الإنسان و الطبيعة بقوله : « إن العقبة التي تجب إزالتها من أجل إطلاق السيرورة التطورية للأخلاق هي ببساطة: التخلّي عن التفكير في الاستخدام اللائق للأرض و كأنه مشكلة اقتصادية حصراً، و اختبار كلّ مسألة بواسطة ما هو صائب أخلاقياً و جمالياً، إضافة إلى ما هو مفيد اقتصادياً. يكون الشيء صائباً عندما يميل إلى صون تكامل و استقرار وجمال المجتمع الحيوي، و يكون خاطئاً عندما يميل إلى عكس ذلك.» [14].

و تلتقي الإيكومركزية مع الأيكولوجيا العميقة Deep Ecology في فكرة ترابط منظومات الحياة على الأرض و نقدتها للمركزية البشرية؛ إضافة إلى فكرة التّحقّق الذاتي من خلال التماهي مع النطاق الأيكولوجي، قصد تحسين حال الحياة على الأرض و تجنب ما من شأنه أن يضرّ بها. في حين تتجاوز مدرسة "التمركز حول البيئة" الأيكولوجيا العميقة بالاستناد على أسس علمية و عقلانية لبناء أخلاق بيئية جديدة. كما واجهت الأيكولوجيا العميقة انتقادات شبيهة بالانتقادات

التي وُجّهت للأيكولوجية الدينية Ecotheology؛ و ذلك باعتمادها على أفكار تنحو منحاً دينياً و ميثاقياً حديسياً له طابع جوهري شمولي Holistic [15].

4. التنمية بلحاظ المقاصد :

أ. المقاصد و الاستدامة :

مع اهتمام مفهوم التنمية بتحقيق أهداف على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي، معتمداً على رأس المال الطبيعي، ومنتدباً جملة من الوسائل لتحقيقها، يكون هذا المفهوم مفهوماً مقاصدياً معيارياً بامتياز [11، 56]. الأمر الذي يجعل من التقائه مع مقاصد الشريعة مُسوِّغاً؛ و هو تحقيق استدامة صلاح المُخاطَب أو المهيمن عليه - أي الإنسان - بصلاح نفسه و عقله و كرامته و ماله و عرضه و صلاح موجودات العالم المُسَخَّر له، و في هذا صلاح الأُمَّة و النَّاس جميعاً [16] [17].

و تظهر مستويات إصلاح الإنسان في فلسفة الإسلام الأخلاقية، على مستوى الاعتقاد و التفكير، و على مستوى النفس بتخليلتها من الكدورات و شوائب، و تحليلتها و تركيتها بالأعمال الصالحة؛ ذلك أن باطن الإنسان هو المعول عليه في حصول الاستعداد للتُرقي في مدارج الأعمال و الكمال، و بصلاح الاعتقاد و السلوك يكون صلاح حياة الناس و شؤونهم؛ أي تحقيق مصالحهم المادية و المعنوية، أي كل « ما يؤثر صلاحاً أو منفعة للناس عمومية أو خصوصية. » [18] لذلك، جاءت الشريعة لصون الأصول الخمسة العامة المعروفة، و التي يكون في رعايتها و حفظها تحقيق مصالح الناس، و في فوّتها و هتكها يكون وقوعهم في مفسدها. و كل ملة من الملل أو شريعة من الشرائع، تُريد صلاح الخلق و منافعهم، لا يمكنها بحال تفويت هذه الأصول في شعاب الحياة، و إلا جرت مصالحهم على فساد و استحالت منافعهم إلى مضار، و إن اختلفت نعوتها و اسمائها.

لذلك جعل الإمامان محمد عبده و الطاهر بن عاشور مقاصد الشريعة جزءاً من برنامج الإصلاح الإسلامي؛ و هذا لأن نظرية المقاصد تولي أهمية للحكمة و الهدف المقصود من النص الشرعي، كما أنها نظرية تتوافق و أصول النظريات التشريعية بتحقيقها للعقلانية و الأخلاق [16]. و من هذه الرؤية يمكن للشريعة أن تأخذ بُعداً آخر و هو بُعد "الفقه الأكبر"، الذي يُضفي على الشريعة مسحة المرونة و السعة، الأمر الذي يُحوّل لها مناقشة النازل المستجد، فيمكنها بالتالي تحقيق مصالح الناس و استدامتها. و تظهر العلاقة بين المقاصد و التنمية المستدامة من خلال الصورة الجديدة لنظرية المقاصد، متماشية مع المستجدات المعاصرة و المفاهيم الحديثة؛ كالتي تدخل ضمن دائرة حفظ الأسرة بديلاً عن حفظ النسل، أو حفظ الكرامة و حقوق الإنسان بديلاً عن حفظ العرض. أو ما يمكن أن يظهر في صلة الشريعة الإسلامية مع المفاهيم العالمية المعاصرة، كحرية الاختيار و السماحة و التيسير و التكافل الاجتماعي و التنمية و المدنية، إلخ. [19].

ب. أخلاقية المقاصد :

إذا كانت الفلسفة الغربية تنظر للإنسان بوصفه غاية صرفة، جاعلة من الحرية مكنم قيمته المرجعية؛ فتقطع بالتالي صلته بالغيب و تُخلّده لعالم الشهادة. تمنح بالمقابل الفلسفة الإسلامية الإنسان صورة العبودية لله، من خلال مهمة الاستئمان و الاستخلاف في الأرض، و التي تسوّغ للمسؤولية الأخلاقية؛ بمظهري "التكليف" تحقيقاً لمقصد الدين، و مظهر "التشريف" أو "التكريم" الذي هو حال اصطبغ الإنسان بالأمن و الهداية. فالكرامة الإنسانية هنا تبدأ من صفة التكريم، و تتأصل بصيغة التكليف، و عليه تولّف الأخلاق عند هذا الشخص اعتباراً و امتثالاً [20]. فالرؤية الأخلاقية الإسلامية تُدكّر الإنسان بمقاصد الحق من الخلق، بهدف إصابة غاية خُلقية مفادها تزكية النفس بالدين؛ الذي هو « التخلّق بمكارم الأخلاق » كما قال الإمام الشاطبي [18].

و لا يُفهم من "مكارم الأخلاق"، كما شاع في المصادر الأصولية، أنها من قبيل الأمور التحسينية التي لا يكون في تركها حرج أو مشقّة، بل هي من الضروريات التي لا تقوم حياة الإنسان إلا بها؛ و في الاستغناء عنها فساد لا مناص منه، كما لا يُتصوّر أن يكون تنزيل الشريعة لغرض تتميم أخلاق تحسينية فقط! [21] فالأخلاق على رأى الفيلسوف طه عبد الرحمن هي ما يُحقّق ماهية الإنسان ؛ لأن خليفة الإنسان لا تتحقّق إلا بالخلق و الخلق، و إذا كانت ماهية الإنسان تقتضي الخُلقية، فلا إنسانية بغير أخلاقية. ففي مُصاحبة الإنسان للأخلاقية تحقيق لعالمية الإنسان بالأخلاق، أو تعميم للأخلاق الإنسانية الطارحة للاسترقاق العلمي [22].

و تظهر منزلة الأخلاق من الشريعة بمنزلة القلب من الجسد، فلا غرّو أن نجد تقسيم المقاصد الشرعية، على اعتبار درجة تحقيق الشرط الأخلاقي فيها. و تعمل كلية الدين عمل الرابط للضروريات الخمس، وهي مناط حفظها؛ لأن الدين - الذي هو حُسن الخلق - هو المقصد الأخلاقي الأسمى في النظرة المقاصدية الشاملة؛ التي لا تُخرج عن كونها جلب مصلحة أو درء مفسدة³. و مفهوم المصلحة ليس " اسم ذات متحيزة " بل هو اسم معنى مُجرّد بمعنى "الصّلاح"؛ يُشير إلى قيمة خُلقية تُسوّغ وصف مقاصد الشريعة بـ "علم الصّلاح" الإنساني في العاجل و الأجل، أي في الدنيا و الآخرة [23] [18، 8]. و عليه، يكون مبحث المقاصد مبحثاً يجعل من مقاصد الشريعة علماً أخلاقياً؛ عديلاً لعلم القيم أو "الأكسولوجيا"؛ فيُنظر في الأفعال التي يدور حولها الحُكم الشرعي اعتباراً أو إلغاءً؛ من جهة صلاحها الذي ينصوي ضرورة على قيمة أخلاقية ؛ هي في النهاية مقصد الشارع الحكيم. لذلك يستقرئ الأصولي في الأحكام القيم الكبرى أو المقاصد التي تُنبني

³. يُعزّر القرآن الكريم عن المصالح بالنور أو المعروف، كقوله تعالى: «يأمرهم بالمعروف و ينهاهم عن المنكر»، [الأعراف: 157]. و يأتي لفظ "الظلمات" تعبيراً عن "المفاسد"؛ كقول تعالى: «يُخرجهم من الظلمات إلى النور»، [البقرة: 257]. و رغم أن الشريعة تهدف إلى تحقيق المقصد الأسمى و هو "الأخلاق"، و التي تسوق أولاً إلى مفهوم "الخير"، نجد مفهوم المصالح أكثر حضوراً؛ إذ تدور عليه أحكام المصالح الكلية. و لعلّ السبب في هذا الحضور، هو أن المفهوم الأول "الخير" مفهوم مجرد و فضفاض، قد لا يستأنس المكلف به؛ لأنه لا يبين في نظره- عن النفع الأجل، بينما تحيل كلمة "المصالح" إلى هذا المعنى بما تتضمنه من خير في العاجل بله الأجل.

عليها تكاليف الدين، أي القيم المستدامة على شرط الاستقرار و الصدق، مساهمة منه بالجواب على السؤال القيمي الحائر في بُعد الكوني و الوجودي [24].

ت. مدلول التنمية بروية مقاصدية :

كان المآزق الأخلاقي في النموذج التنموي الغربي، مسوغاً لضرورة تصوّر نموذج بديل عنه؛ و هذا بالنظر إلى الإخفاقات التنموية التي خلفها و النُدْر البيئية التي تُلوّح عن كارثة وشيكة ! و عليه، دعت الضرورة إلى انتداب نموذج آخر يختلف جوهرياً عن مكونات قلب النموذج الغربي الصلب؛ و الذي لا يمكن أن يكون إلا النموذج التنموي الإسلامي التوحيدي.

يتساق مفهوم التنمية المستدامة مع فلسفة الإسلام الكونية، التي تقوم على فكرة الاستخلاف و عمارة الأرض؛ و مفهوم الاستخلاف و عمارة الأرض مفهومان قرآنيان، يجدان بعض مكوناتهما في ما يقابلهما من المفهوم الغربي لمصطلح التنمية المستدامة، لكن المفهوم القرآني لهذين المفهومين يتعداه و يتجاوزهما بخصوصية أو شرط المسؤولية الأخلاقية الثابتة فيه؛ و التي تقضي بضمان استمرار صلاح الأرض بصلاح المستخلفين فيها. و لا يمكن لهذه العمارة و هذا الصلاح، أن يتحققا إلا على وفق النموذج التوحيدي الإيماني و المنوال المقاصدي، الذي يُمثّل علم الأخلاق الإسلامي و منظومته القيمية، و الذي أشرنا إليه أعلاه بـ "علم الصلاح". و مُبرّر ذلك التقاطع تلاقي فضاءات التنمية المستدامة الثلاث (الاجتماعي و البيئي و الاقتصادي)، و المعبرة عن أصول الظاهرة الاجتماعية و المعادلة لخصائص القرآن الكريم المعرفية من جهة؛ مع أصول الشريعة و كلياتها في بُعدها العملي و الأخلاقي و التوحيدي من جهة أخرى [11،11].

و رغم اشتراك النموذج التوحيدي مع النموذج العلماني الغربي في الهدف التنموي، المتمثّل في تحقيق الحياة السعيدة و الرّفاه، أو الحياة الطيبة بالتعبير القرآني، تتجلّى خصوصية النموذج التنموي التوحيدي في صفة "الإيمان"، الذي هو مؤشر المتغيرات الكونية (النفس و العالم و المال و البنون)، و الذي يتجلّى عملياً في زينة الحياة الدنيا من خلال قيمتين أخلاقيتين عمليتين هما "الشكر و الصبر"، و اللتان تنوبان عن الإيمان في عالم الواقع و الفعل اليومي؛ بالعمل الصالح الذي يُراعي فيه المكلف قصد الشارع الحكيم. كما يجعل النموذج التوحيدي من الإيمان و العمل الصالح وسيلتين في صميم العملية التنموية، لتحقيق الطمأنينة و وسع العيش و البركة في حياة المجتمع المؤمن؛ مقابل الحياة الضنكة التي يكون سببها الكفر بأوسع بمعانيه، و مُترجماً بالعمل السيئ بكل أوجهه [11، 72]. فشرط استدامة الحياة الطيبة في التصور الإسلامي العمل الصالح، مُلخّصاً في قوله تعالى : (مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [النحل : 97]. كما أن حصول الشكر على النعمة و دوامه، أي الصبر على الشكر، يجعل و يُهيء لدوام مسيرة التنمية متى تحقّق شرطها في قول الله تعالى: (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) [إبراهيم : 7].

فزيادة على أخلاق الشكر التي تتجلى من اعتماد الإيمان في القلب و تصديقه بالعمل الصالح، يلتزم المؤمن مسيرة الاستدامة الرّاشدة، التي لا تتعلّق بكفاءة العقل الأداوي و مصداقية الوسائل لديه و حسب، بقدر ما يكون تحقيقتها لمقاصد الشارع و مُراد في العاجل و الأجل؛ قصد درء المفساد الذي يُحقق شرط حفظ المصالح وجوداً، أو جلب المصالح بمعنى استدامة ما تمّ حفظه؛ ذلك أن ما لا يُمكن حفظه أولاً لا يُمكن استدامته، على اعتبار أن الحفظ شرط أولي في تحقيق الاستدامة. و لأن أصول الظاهرة الاجتماعية مساوية لمكونات المقاصد الكلية الشرعية، فهي تأخذ - في مصطلح الاستدامة - حكم المتغيرات القابلة للزيادة أو النقصان في الكمّ و الكيف، فكان من الضروري إذاً حفظها أو استدامتها بتنميتها؛ تلافياً لنقصانها أو تراجعها وضمورها عبر الزمن على الأقل Temporarily Non-declining و إلا استحالت تنميتها[11]، [72].

و لأنّ عامل الزّمن في البحث التنموي مهم للغاية، فهو يُولي نتائج الأعمال و مقاصدها في المدى البعيد أهمية كبيرة؛ و منه يُمكن ملاحظة تميّز النموذج التنموي الإيمانّي، باستحضاره من جهة، للبعد الغيبي باعتبار الوحي مصدراً نوعياً و حاسماً؛ يمكنه أن يُغني المكلف عن الوقوع في الفساد أو أخلاق الفجور الهادمة [25]. و استصحابه من جهة أخرى، لطبيعة الفعل الإلهي متجاوزاً لمفهوم الزمن العاجل؛ غد تظهر نتائجه في الأجل بحسب طبيعة الفعل البشري؛ شكوراً أو كُفوراً [11، 96]. كما تظهر عناية المؤمن بالزمن، عند عملية المداولة في اختيار الفعل و الترجيح في اتخاذ القرار، جاعلاً نصب عينيه أولاً قيمة عمله في الدارين؛ على نقيض اهتمام و نتائج النموذج العلماني الذي يولي اهتماماً بالمصالح العاجلة فقط. هذا زيادة على أن امتداد التعاون في الزمن، حسب النموذج الإيمانّي، أدعى و أُجلب للمصالح العامة الأجلة على المصالح الخاصة العاجلة؛ لسبب قيام التعاون على التنافس في البرّ و التقوى [11، 82-83].

خاتمة :

يتبيّن لنا ممّا تقدّم، أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم غير قار، فهو لا يلبثُ يتطوّر بتطوّر الفكر الاقتصادي و فلسفة العولمة التي أفرزته. و قد ظلّ يتشكّل باحثاً عن صورة تتجاوز مفهوم النمو إلى التنمية؛ و ذلك بمحاولة إيجاد موازنة و تكافؤ بين الجانب المادي و المعنوي لحاضر الإنسان و مستقبله. لكنّ الفكر الاقتصادي أظهر عجزاً في تناول المفهوم بكلّ شموليته و حيثياته الإنسانية، خاصّة في بُعد المعنوي و الأخلاقي الرّوحي؛ و الذي يُعدّ شرطاً مهمّاً حسب تصوّر النموذج الإسلامي للتنمية.

و لأنّ مفهوم الاستدامة مفهوم معياري يُنظر في استراتيجيات التنمية و مآلاتها، يُمكن لعلم المقاصد أن يكون صيغة جديدة أو نموذجاً Paradigm مناسباً و بديلاً عن منوال النموذج الغربي؛ من جهة اعتبار مشاركته في المحافظة على

الضروريات و المصالح المُتَّفَق عليها إنسانياً حسب مبدأ "عدم الإضرار" أولاً، و من جهة تجاوزه له بمضامين أخلاقية دينية و أبعاد روحية ثانياً.

هذا، زيادة على أن المقاصد المُراد إصابتها في النموذج التنموي الإسلامي، هي مقاصد يَدلّ عليها ضابط المصلحة و الصلاح في الدنيا و الآخرة، مقابل المقاصد التي يتوقف تحقُّقها في النموذج الغربي، على مدى إصابتها من زينة الحياة الدنيا و فق ضابط الهوى.

لذلك دَعَت الحاجة لتغيير تصوّر النموذج الغربي عن التنمية؛ و الذي تأسس على تصوّره المُفتَقَر عن الكون و الإنسان، من أجل استئناف موقف اجتهادي لتقديم فلسفة الإسلام؛ من خلال بحث عميق و تناول دقيق، لعلاقة الإنسان بالكون و الغيب وفق طرح أكثر إثراءً و إرواءً على صعيد التجربة الأخلاقية و الرّوحية؛ قصد المساهمة في تصويب التجربة الإنسانية، معرفياً و قيمياً، مسترشدين في ذلك بمناهج العقل و إلهامه و مهتدين بنور الوحي الإلهي.

قائمة الفهارس و المراجع :

- [1] العيسوي، إبراهيم. التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها. القاهرة : دار الشروق، 2000، ص، 18.
- [2] United Nations World Commission on Environment and Development (UNWCED). *Our Common Future*. Oxford University Press, 1987.
- [3] بن منصور، عبد الله. الجوانب الأخلاقية في التنمية المستدامة، مجلة Les Cahiers du MECAS، 2008، ع 4، ص 361-372.
- [4] بلقاسم، سهام. دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، 2017، ص، 25.
- [5] Repetto, Robert. *Word Enough and time*. Yale University Press. New Haven, CT. 1986, pp. 15-16.
- [6] Perreux. François, *L'économie du XXe siècle*. Grenoble : PUG, 1991.
- [7] مهران. هشام، التوظيف الأمثل للمحددات الطبيعية لتخطيط بيئة عمرانية متوازنة. ندوة الإبداع و التميز في النهضة العمرانية، المملكة العربية السعودية، 1999، ص، 3.
- [8] Sen. Amartya, *Un nouveau modèle économique. Développement, justice, liberté*, Paris : Odile Jacob, 2000, p.36.
- [9] www. Sustainability.com. *What is Sustainable Development*.10/2005.
- [10] هجيرة، سعودي. التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية للمدن العتيقة، دراسة حالة مدينة بوسعادة، رسالة ماجستير، الجزائر: المركز الجامعي العربي بن مهدي، أم البواقي، 2007، ص، 15.
- [11] إبراهيم، محمد الحسن بريمة. التنمية المستدامة : تأسيس مقاصدي، على الموقع [/http://www.hssb.gov.sd/ar/content](http://www.hssb.gov.sd/ar/content) :
- [12] بامي، جمال. القيم البيئية في فلسفة أخلاق الأرض، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية، " سؤال الأخلاق و القيم في عالمنا المعاصر"، الرباط، 2011، ص ص، 267-285، ص، 270.
- [13] همام، محمد. مقاصد الشريعة الإسلامية و مبحث الأخلاق، جدل المرجعية و التداخل - اجتهاد الأستاذ طه عبد الرحمن أنموذجا، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية، " مقاصد الشريعة و السياق الكوني المعاصر"، الرباط : مطبعة المعارف الجديدة، 2012، ص ص، 267-285، ص، 779.
- [14] كاليكوت، بايرد. مقدمة الفلسفة البيئية، الكويت : عالم المعرفة، عدد 332، 2006، ص، 163.
- [15] BLAIS, François ; FILION, Marcel. *De l'éthique environnementale à l'écologie politique*. Apories et limites de l'éthique environnementale. Philosophiques, 2001, vol. 28, n°2, p. 255-280.
- [16] هيتوت، عبد الله، معالم النظرية المقاصدية، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية، " مقاصد الشريعة و السياق الكوني المعاصر"، الرباط : مطبعة المعارف الجديدة، 2012، ص ص، 151-171، ص، 161.

- [17] ابن عاشور، الطاهر. مقاصد الشريعة، تونس: دار سحنون للنشر و التوزيع ؛ دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع، 2009، ص، 60.
- [18] أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، شرح عبد الله دراز، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003، ج2، ص، 59.
- [19] العودة، جاسر. مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي رؤية منظومية، تعريب عبد اللطيف الخياط، أمريكا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2012، ص، 35.
- [20] بوحناش، الاجتهاد و جدل الحداثة، الجزائر؛ بيروت: منشورات الاختلاف، 2016، ص، 213.
- [21] اليندوزي، ريحانة. التحقيق في دعوى حصر المكارم الخلقية في المقاصد التحسينية، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية، " مقاصد الشريعة و السياق الكوني المعاصر"، الرباط : مطبعة المعارف الجديدة، 2012، ص ص، 197-224، ص، 779.
- [22] عبد الرحمن، طه. سؤال الأخلاق، الدار البيضاء، المغرب ؛ بيروت، لبنان : المركز الثقافي العربي، ط2، 2000، ص ص، 14؛ 54؛ 65.
- [23] عبد الرحمن، طه. مشروع تجديد علمي لمبحث مقاصد الشريعة، مجلة المسلم المعاصر، العدد 103، سنة 26، ص، 43.
- [24] بوحولين، إبراهيم. الاجتهاد الأخلاقي في مجال المقاصد الشرعية عند الفيلسوف طه عبد الرحمن، على الموقع : www.mominoun.com/articles، 16 ص، 29 مارس 2019، ص 10.
- [25] حمداوي، إبراهيم. في حاجة العلوم الاجتماعية إلى علم المقاصد من أجل السعادة و الاستقرار الاجتماعي، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية، " مقاصد الشريعة و السياق الكوني المعاصر"، الرباط : مطبعة المعارف الجديدة، 2012، ص ص، 461-474، ص، 469.